

أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية - دراسة ميدانية -

The effect of avoiding measurement problems and the disclosure of deferred taxes on the quality of the financial statements - field study - L'effet d'éviter les problèmes de mesure et de divulgation d'impôts différés sur la qualité des états financiers - étude de terrain -

سعيد بن شهرة¹، عمر قمان²

¹ مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة

، جامعة زيان عاشور الجلفة ، s.benchohra@univ-djelfa.dz

² مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة ، جامعة زيان

عاشور الجلفة ، a.gamane@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2021/04/25

تاريخ القبول: 2021/03/17

تاريخ الاستلام: 2020/11/13

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة عينة من آراء مجموعة من الأكاديميين والمهنيين والذين لهم علاقة بموضوع الدراسة، حيث أوضحت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لتفادي مشاكل القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية ويجعل المعلومات المحاسبية المفصح عنها تتصف بالخصائص النوعية، وهذا من وجهة نظر العينة محل الدراسة، وخلصت الدراسة لتوصيات أهمها ضرورة وضع إرشادات من طرف الهيئات المحاسبية المنظمة لمهنة المحاسبة، في كيفية التغلب على كل المشاكل المطروحة في قياس الضرائب المؤجلة والإفصاح عنها، وتقديم البدائل والحلول المناسبة.

الكلمات المفتاحية: الضرائب المؤجلة، جودة القوائم المالية، القياس ، الإفصاح .

تصنيف JEL: M41، D53.

Abstract:

This study aims to test the impact of avoiding measurement problems and the disclosure of deferred taxes on the quality of the financial statements. To achieve this goal, a sample of the opinions of a group of academics and professionals who are related to the subject of the study was studied. The quality of the financial statements and makes the disclosed accounting information have qualitative characteristics, and this is from the point of view of the sample under study, and the study concluded with recommendations, the most important of which is the necessity of developing guidelines by the accounting bodies organizing the accounting profession, on how to overcome all the problems raised in measuring deferred taxes and disclosing them, and providing alternatives And appropriate solutions

Keys words: deferred taxes, quality of financial statements, Measurement, disclosure.

JEL classification codes: : M41, D53 .

المؤلف المرسل: سعيد بن شهرة، الإيميل: s.benchohra@univ-djelfa.dz

تمهيد:

لقي موضوع القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة اهتمام العديد من الباحثين، إذ تعتبر الضريبة المؤجلة من بين المشكلات المحاسبية التي انفرد بها النظام المحاسبي المالي دون المخطط المحاسبي القديم، وتعتبر مفهوم جديد استحدثه هذا النظام منذ تبنيه في البيئة الجزائرية، ولأن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو الحصول على معلومات محاسبية ومالية تتصف بالخصائص النوعية ومفيدة لمستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات، كان لا بد أن يكون القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة خالي من العيوب ويتصف بالجودة لينعكس إيجاباً على جودة القوائم المالية، غير أنه توجد بعض المشاكل المطروحة في قياس الضرائب المؤجلة وكذا الإفصاح عنها تعيق معدي القوائم المالية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتدرس درجة تأثير تفادي هذه المشاكل على جودة القوائم المالية وهذا من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين.

إشكالية الدراسة:

ما أثر عدم الإفصاح والقياس عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية؟

الأسئلة الفرعية:

- هل توجد علاقة بين تفادي مشاكل القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة وبين جودة القوائم المالية؟
- هل يوجد تأثير لتفادي مشاكل القياس عن الضرائب المؤجلة وبين جودة القوائم المالية؟
- هل يوجد تأثير لتفادي مشاكل الإفصاح عن الضرائب المؤجلة وبين جودة القوائم المالية؟

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة إيجابية بين تفادي مشاكل القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة وبين جودة القوائم المالية.
- يوجد تأثير إيجابي لتفادي مشاكل قياس الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية.
- يوجد تأثير إيجابي لتفادي مشاكل الإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية.

أهمية الدراسة:

تكسي الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع باعتباره جديد في البيئة الجزائرية، ويدخل ضمن المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية، وكذا ارتباطه بموضوع مهم جداً وهو الضرائب على النتيجة والتي تشكل أهمية بالغة للدولة وكذا المهنيين المحاسبين والمؤسسات الاقتصادية على حد سواء.

أهداف الدراسة:

- تجلية المفاهيم والأسس النظرية المرتبطة بالضرائب المؤجلة؛
- عرض المشاكل المرتبطة بقياس الضرائب المؤجلة والإفصاح عنها؛
- إبراز ماهية جودة القوائم المالية ومدخلها؛
- استكشاف تأثير مشاكل القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع، وكذا استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل نتائج دراسة الاستبانة واختبار الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) النسخة

الدراسات السابقة: يمكن عرض وتلخيص أهم الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة على النحو التالي:

✓ دراسة (يوسف مامش وآخرون، 2019)، معوقات عدم الإفصاح عن الضرائب المؤجلة وفق المعايير

الحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الجزائرية-دراسة ميدانية-: تهدف الدراسة إلى اختبار مدى التزام عينة من المنظمات الجزائرية بمتطلبات الإفصاح الضريبي على مستوى قوائمها وفقا للمعايير الدولية، والبحث عن الدواعي التي حالت دون تحقيقها لمتطلبات الإفصاح الضريبي، بالإضافة إلى مدى توفر المتطلبات البيئية الضرورية للإفصاح الضريبي وفقا للمعايير الحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية من جهة نظر محترفي المحاسبة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج الإحصائي في الدراسة الميدانية، وتم التوصل إلى نتائج مفادها أن أغلبية المنظمات الجزائرية لا تلتزم بالإفصاح الضريبي وفقا للمعايير الحاسبية الدولية، كما اتضح بأن البيئة الجزائرية لا تفي بشكل عام بمقومات الإفصاح الضريبي وفقا للمعايير الحاسبية الدولية.

✓ دراسة (مباركي رجاء، 2016)، أثر تطبيق الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية للمؤسسات

الاقتصادية: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع أثر الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام أهم القوائم المالية (الميزانية، حسابات النتائج)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج الإحصائي في الدراسة الميدانية وتم التوصل إلى أن تطبيق الضرائب المؤجلة في المؤسسة الاقتصادية ساهم في زيادة جودة وفعالية القوائم المالية، وإعطاء مصداقية أقوى للقوائم المالية وتحسين وضعية المركز المالي.

✓ دراسة (سلامة ابراهيم علي، صلاح هادي محمد، 2016)، تأثير الإبلاغ المالي عن التزامات وأصول

ضريبة الدخل المؤجلة في جودة المعلومات الحاسبية: تهدف الدراسة إلى بيان المفاهيم الحاسبية النظرية للإبلاغ المالي عن التزامات وأصول الدخل المؤجلة وعرض الاختلافات في الإبلاغ عنها والناجمة عن وجود تباين في المعالجات الحاسبية وتحليلها على وفق المبادئ الحاسبية ومتطلبات القوانين الضريبية والقواعد الحاسبية في بيئة العراق، ومقارنتها مع قواعد المعيار الحاسبي الدولي IAS12، فضلا عن قياس تأثير الإبلاغ المالي عن التزامات وأصول ضريبة الدخل المؤجلة في جودة المعلومات الحاسبية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج الإحصائي في الدراسة الميدانية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير للإبلاغ المالي عن التزامات وأصول ضريبة الدخل المؤجلة في جودة المعلومات الحاسبية والذي أظهرته نتائج اختبار فرضيات البحث، وقدمت الدراسة جملة من التوصيات أهمها ضرورة الإبلاغ المالي عن التزامات وأصول ضريبة الدخل المؤجلة في القوائم المالية للشركات المساهمة لما لها من تأثير إيجابي في القرارات الاقتصادية للمستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى.

✓ دراسة (محمد قبائلي، 2013)، آفاق تطبيق المعيار الحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب

الدخل "IAS12" في ظل تباين النظام الحاسبي المالي والنظام الجزائري: تعدف الدراسة إلى دراسة انعكاسات تطبيق النظام الحاسبي المالي على التشريع الجبائي الجزائري في ظل التباين الحاصل بين النظام الجبائي والنظام الحاسبي المالي، كما تهدف إلى التطرق إلى دور المعيار الحاسبي الدولي الثاني عشر " الضرائب على النتيجة " في الحد من الاختلافات الموجودة بين النظامين، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل إلى انعكاس تطبيق النظام الحاسبي المالي في الجزائر، بشكل أساسي على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة، لاسيما المنظومة الجبائية، من خلال التغيير الجذري للثقافة والممارسة الحاسبية نتيجة القطيعة مع جيل كامل من الممارسة المستندة إلى القواعد الجبائية بالدرجة الأولى، مما يجعل من تكيف هذه الجوانب وتعديلها، من المتطلبات الضرورية لتوفير البيئة الملائمة لتطبيق النظام الحاسبي المالي.

عنوان المقال: أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية...

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: بعد استعراضنا لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، يتجلى بوضوح أن هذه الدراسة تنفرد عن باقي الدراسات التي تناولت في معظمها الضرائب المؤجلة وأسسها النظرية ومدى تطبيقها من طرف المؤسسات الجزائرية، كون هذه الدراسة تناولت مشاكل القياس والإفصاح المتعلق بالضرائب المؤجلة وأثر ذلك على جودة القوائم المالية، من خلال دراسة عينة من آراء أكاديميين ومهنيين ودراساتها.

1 - الضرائب المؤجلة ومشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عنها:

1-1- مفهوم الضرائب المؤجلة: حسب المادة 134 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم

ومدونة الحسابات وطريقة سيرها للنظام المحاسبي المالي تعرف الضريبة المؤجلة على أنها "عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصميه) أو قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية، فالضريبة المؤجلة هي طريقة محاسبية لإدراج أعباء ضريبية في القوائم المالية المتعلقة بتلك السنة، ونجد الضرائب المؤجلة خصوم قابلة للدفع، وضرائب مؤجلة أصول قابلة للاسترجاع.

1-2- أنواع الضرائب المؤجلة: قسم النظام المحاسبي المالي الضرائب المؤجلة إلى قسمين:

• ضرائب مؤجلة أصول (أصل ضريبي مؤجل): وهي مبالغ ضريبية ستحصل خلال دورات لاحقة رغم أنها ناتجة عن عمليات تمت خلال دورات سابقة لسنة التحصيل (عطية، 2011، صفحة 140).

• ضرائب مؤجلة خصوم (التزام ضريبي مؤجل): يمثل التزام ضريبة دخل مستقبلية متوقع نتيجة للأرباح الحالية أو الفترات السابقة والتي تم التقرير عنها سابقا في القوائم المالية، إلا أنه لم يتم إخضاعها للضريبة (شونوف، 2011، صفحة 35).

1-3-1- قياس الضرائب المؤجلة: يتم تحديد وقياس الضريبة المؤجلة من خلال عنصرين أساسيين وهما:

1-3-1-1- تحديد وقياس مبالغ الفروقات المؤقتة: حيث يتم حساب وقياس مبالغ الفروقات المؤقتة من خلال مدخل

الميزانية، بتحديد ومقارنة القاعدة المحاسبية لأصل أو التزام معين مع قاعدته الجبائية حيث يكون:

الفروق الضريبية للأصل = الأساس المحاسبي للأصل - الأساس الجبائي للأصل

فإذا كان: - الفرق موجب ينشأ عن هذا الفرق المؤقت التزام ضريبي مؤجل؛

- الفرق سالب ينشأ عن هذا الفرق المؤقت أصل ضريبي مؤجل.

الفروق الضريبية للالتزام = الأساس المحاسبي للالتزام - الأساس الجبائي للالتزام

فإذا كان: - الفرق موجب ينشأ عن هذا الفرق المؤقت أصل ضريبي مؤجل؛

- الفرق سالب ينشأ عن هذا الفرق المؤقت التزام ضريبي مؤجل.

إن تحديد قيمة الخسائر والخصومات الضريبية التي يمكن ترحيلها للأمام لا يمثل مشكلة محاسبية، وإنما التعامل مع الفروق المؤقتة والتي تمثل السبب الرئيسي في نشأة الضرائب المؤجلة يمثل مشكلة من حيث تحديد ما الفروق المؤقتة التي يتم الاعتراف بها؟.

حيث يتم هذا التحديد من خلال ما يسمى التخصيص الضريبي والذي يقصد به الأسلوب المستخدم في توزيع عبئ الضريبة بين الفترات المختلفة والذي في ضوءه تتحدد قيمة الفروق المؤقتة، وبالتالي تتحدد قيمة الضرائب المؤجلة، ويوجد مدخلان لتحديد قيمة الفروق المؤقتة التي يتم الاعتراف بها وقياسها، وهما:

▪ التخصيص الضريبي الشامل: وفقا لهذا المفهوم يتم المحاسبة عن التأثيرات الضريبية سواء الحالية أو المؤجلة، وذلك

لكل العمليات التي تحدث خلال الفترة، وطبقا لهذا المفهوم وفيما يتعلق بالضرائب المؤجلة فيتم الاعتراف بكافة الفروق المؤقتة ومن ثم بالضريبة المؤجلة بما بغض النظر عن الفترة التي يتم فيها سداد الضريبة أو استردادها، فالضريبة المؤجلة ينبغي الاعتراف بها عند نشأة الفروق المؤقتة حتى إذا تم التأكد بدرجة عالية أن هذه الفروق سوف تتكرر في الفترات التالية. ويستند هذا المدخل بصورة أساسية لفرض عام وهو قابلية كل الفروق المؤقتة للانعكاس في المستقبل (أسامة علي، 2001، صفحة 67).

■ **التخصيص الضريبي الجزئي:** ويقصد به المحاسبة عن التأثيرات الضريبية سواء الحالية أو المؤجلة، وذلك لبعض

العمليات التي تحدث خلال الفترة، وطبقا لهذا المفهوم وفيما يتعلق بالضريبة المؤجلة لا يعتبر مناسب الاعتراف بهذه الضرائب إذا كانت بسبب فروق مؤقتة متكررة، وذلك لأن مثل هذه الفروق تؤدي إلى تأجيل ضريبي لا نهائي، ومن ثم يقضي هذا المفهوم الاعتراف بالفروق المؤقتة غير المتكررة التي تسبب ضريبة المؤجلة يتوقع بدرجة معقولة أن يتم استردادها أو استردادها خلال فترة قصيرة نسبيا، وقد اعتبر المعيار المحاسبي الانجليزي SSAPI15 الفترة من (3 إلى 5) سنوات مقياسا موضوعيا لتحديد فترة الانعكاس المقبولة لظروف كل منشأة (جمال كامل، 2011، صفحة 173).

1-3-2- معدل أو سعر الضريبة السائد في الفترة الضريبية: يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة كما يلي:

يـلي: الأصول الضريبية المؤجلة = الفروق المؤقتة القابلة للتخصيم * معدل الضريبة

الالتزامات الضريبية المؤجلة = الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة * معدل الضريبة

1-4-1- مشكلات القياس المتعلقة بالضرائب المؤجلة:

1-4-1- مشكلة المفاضلة بين التخصيص الشامل والجزئي:

إن عملية المفاضلة بين الأسلوبين تتمثل في سلبيات وإيجابيات كل منهما والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

الجدول رقم 1: انعكاسات تطبيق أسلوب التخصيص الشامل والجزئي في قياس الفروق المؤقتة

أسلوب التخصيص الجزئي	أسلوب التخصيص الشامل
انخفاض الالتزامات الضريبية المؤجلة بالميزانية	يؤدي إلى تضخم الالتزامات الضريبية المؤجلة بالميزانية لاشتمالها على الجزء المتكرر غير المنعكس من الفروق المؤقتة.
انخفاض نفقة الضريبة المحملة إلى قائمة الدخل مما يؤدي لارتفاع صافي الدخل بعد الضريبة.	يؤدي إلى ارتفاع نفقة ضريبة الدخل مع خفض صافي الربح مما يؤدي إلى تكوين احتياطات سرية.
تحسين دقة التنبؤ بالتدفقات النقدية	عدم صحة القياس السليم للتدفقات النقدية المستقبلية.
انخفاض المخاطرة على الملكية	ارتفاع المخاطرة على الملكية وكذلك تكلفة رأس المال على غير الحقيقة.
يساهم في إظهار القيمة الحقيقية لقيمة الأرباح المحتجزة وحقوق الملكية والعائد على (أسامة، 2001) (جمال، 2011) (أحمد أسامة علي، 2010) على السهم مما يؤدي إلى آثار إيجابية على السوق المالية.	يؤدي إلى إظهار معدل الضريبة الفعال وهو المؤشر الأساسي للإفصاح والمقارنة عن الفروق الضريبية بأنواعها
لا يتطلب وجود أعباء إضافية	يتطلب أعباء محاسبية متزايدة نتيجة الحاجة لإعداد جداول وملحقات بالفروق الضريبية الناشئة وما يعكس عنها.
-	يؤدي إلى انخفاض قيم الأرباح المحتجزة وحقوق الملكية والعائد على السهم مما يؤدي إلى آثار سلبية على بورصة الأوراق المالية.

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الدراسات السابقة

عنوان المقال: أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية...

1-4-2- مشكلة تحديد المعدل الأمثل الواجب استخدامه لقياس الأصول والالتزامات المؤجلة: حيث توجد

- ثلاث أنواع من المعدلات الضريبية والتي يمكن استخدامها في قياس الضريبة المؤجلة وهي (أسامة على ، 2010، صفحة 242):
- معدل الضريبة الجاري: وفقا لهذا المعدل يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام معدل الضريبة الساري عند نشأة الفروق المؤقتة وليس عند انعكاسها؛
 - معدل الضريبة الجاري مع التسويات: وفقا لهذا المعدل يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام معدل الضريبة الساري عند نشأة الفروق المؤقتة، مع تعديل قيم أرصدة الضرائب المؤجلة الظاهرة في قائمة المركز المالي، وفقا للتغير في معدلات الضريبة من خلال إجراء التسويات اللازمة؛
 - معدل الضريبة المتوقع: وفقا لهذا المعدل يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام معدل الضريبة المتوقع سريانه عند انعكاس الفروق المؤقتة وليس عند نشأتها.

1-4-3- المشكلة المتعلقة بتحديد الفروق المؤقتة: إن قياس الضرائب المؤقتة طبقا لمدخل الميزانية والذي يعتبر حاليا

أفضل مدخل للمحاسبة عن ضرائب الدخل، غير أنه يثير بعض المشكلات المرتبطة بتحديد الفروق المؤقتة التي نشأت عن هذه الضرائب، ومن أهمها (شرفاوي، 2010، الصفحات 73-78):

- تعدد الفروق المؤقتة: يثير تعدد الفروق المؤقتة صعوبات كبيرة عند قياس ضرائب الدخل المؤجلة؛
- نشأة وانعكاس الفروق المؤقتة على عدة فترات: حيث يجب اعداد جدول لتحديد الفترات التي ستحدث فيها المبالغ الخاضعة للضريبة أو القابلة للاقتطاع؛
- الفروق الضريبية المتعلقة بصافي خسائر التشغيل: إذ أن المؤسسة لا تسدد أي ضرائب دخل في السنة التي تحقق فيها خسائر، ويكون من الضروري الاعتراف بالآثار الضريبية المترتبة على ترحيل هذه الخسائر سواء الى الامام أو الى الخلف.

1-4-4- مشكلة تحيز القياس المحاسبي: تعد ظاهرة تحيز القياس من الظواهر العامة المرافقة لأي عملية قياس وتؤثر في

جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة القوائم المالية، وسواء كان هذا التحيز بسبب تحيز قواعد القياس المحاسبي أو بسبب تحيز القوائم بعملية القياس.

1-5- متطلبات العرض والإفصاح المتعلقة بالضرائب المؤجلة:

1-5-1- مفهوم العرض المحاسبي: يعني العرض تبويب وترتيب البنود في القوائم المالية، كتبويب بنود الأصول في قائمة

المركز المالي إلى أصول ثابتة وأصول متداولة وكذلك الالتزامات، وعلى نحو مماثل يتم إظهار المصروفات في قائمة الدخل في مجموعات رئيسية حسب طبيعتها أو وظيفتها (عبد العال حماد، 2009، صفحة 11).

1-5-2- مفهوم الإفصاح المحاسبي: هو أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر

الأموال واستخداماتها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد على الأسهم، وتحم الدولة لغرض الضرائب، والدائنين لبيان مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الالتزامات، بالإضافة إلى معلومات تفيد الإدارة الداخلية للوحدة الاقتصادية في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء، وأي معلومات أخرى ملائمة عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة" (الرحيلي و سلامة، 2004، صفحة 302).

1-5-3- مفهوم الإفصاح الضريبي: لم يحض مصطلح الإفصاح الضريبي بكثير من الدراسات مثل ما يتم تداوله حول

الإفصاح المحاسبي من مفاهيم وآراء ذلك باعتباره جزء لا يتجزأ من الإفصاح المحاسبي، الا أن الواقع العملي يظهر مدى الحاجة إلى

إفصاح ضريبي طالما أن المعلومة تصطدم في كثير من الأحيان بالقانون الجبائي من جهة، إضافة إلى إلزامية التصريح بالميزانية الجبائية في اختتام كل سنة مالية (رضوان حلوة، 2011، صفحة 298).

1-5-4- متطلبات العرض: يجب عرض الضرائب على النتيجة في القوائم المالية وفق الشروط التي حددها المعيار IAS12 والتي تبناها النظام المحاسبي المالي الجزائري وهي كالتالي (قبائلي، 2013، صفحة 64):

✓ **عرض الضرائب في حساب النتيجة:**

- يجب معالجة الضرائب المستحقة والمؤجلة في حساب النتيجة ما عدا تلك الناجمة عن العمليات والأحداث التي تم محاسبتها مباشرة في عناصر النتيجة الإجمالية أو الأموال الخاصة؛
- العبء (أو الإيراد) الضريبي يجب عرضه بشكل منفصل في حساب النتيجة، أي الفصل بين الأعباء المتعلقة بالضرائب المؤجلة والأعباء (الإيرادات) المتعلقة بالضرائب المستحقة.

✓ **عرض الضرائب في الميزانية:**

- عرض أصول وخصوم الضريبة بشكل منفصل عن الأصول والخصوم الأخرى، كما أن أصول وخصوم الضريبة المؤجلة يجب أن تفصل عن أصول وخصوم الضريبة المستحقة؛
- عندما تقوم المؤسسة بالفصل بين الأصول والخصوم غير الجارية والأصول والخصوم الجارية في قوائمها المالية، لا يجب تصنيف أصول وخصوم الضريبة المؤجلة كأصول أو خصوم جارية.

1-5-5- متطلبات الإفصاح: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملحق الخاص بالقوائم المالية حسب الفقرة 21 من المعيار "IAS12" كثيرة، يمكن إيجازها كما يلي (قبائلي، 2013، صفحة 65):

- المكونات الرئيسية للأعباء (الإيرادات) الضريبية، الواجب عرضها بشكل منفصل عن بعضها:
 - مبلغ العبء الضريبي المؤجل الناتج عن تغير المعدلات الضريبية؛
 - مبلغ المزايا المتأتية من الخسارة الجبائية أو القروض الجبائية (ضريبة مؤجلة أصول)؛
 - مبلغ العبء الضريبي المؤجل الناجم عن التغيرات في السياسات المحاسبية.
- مجموع الضرائب المؤجلة والمستحقة الدائنة أو المدينة مباشرة في الأموال الخاصة كفارق إعادة التقييم IAS38 وتغيير السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء IAS8؛
- تقديم شرح للعلاقة القائمة بين عمى الضريبة (الإيراد) في حالة الخسارة والربح المحاسبي؛
- مقارنة بالأرقام بين العبء (الإيراد) الضريبي والربح المحاسبي بالضرب في المعدلات المطبقة، والإشارة إلى قاعدة الحساب بالمعدلات المطبقة؛ والإشارة إلى أساس الحساب بمعدل الضريبة المطبق؛
- مقارنة بالأرقام بين متوسط معدل الضريبة الفعال ومعدل الضريبة المطبق، والإشارة إلى أساس الحساب بالمعدل الضريبة المطبق؛
- المبلغ الإجمالي للفروق المؤقتة المتعلقة بالمساهمات في الفروع والشركات الزميلة والعقود المشتركة التابعة للخصوم الضريبية المؤجلة التي لم يتم تسجيلها محاسبياً؛
- إذا كانت مزايا الضرائب المؤجلة المقتناة عند اندماج الشركات لم تسجل في تاريخ الاقتناء لكن في تاريخ الحق، وصف الحدث أو تغير الظروف التي أدت إلى محاسبة هذه المزايا؛
- مبلغ الضريبة المؤجلة أصول وطبيعة أدلة الإثبات المبررة لمحاسبتها عندما يكون استعمال الضريبة المؤجلة أصول على أساس الأرباح الخاضعة مستقبلاً أكبر من الأرباح الناتجة عن تسديد الفروق المؤقتة الموجودة.

1-6- مشكلات العرض والإفصاح المتعلقة بالضرائب المؤجلة:

- مشكلة توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: تكون المعلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها عند تقديمها في الوقت المناسب (أحمد، 2000، صفحة 45)، لذا يلعب توقيت الإفصاح دورا بالغا في جودة القوائم المالية وهو ما يمثل تحديا لمعدي القوائم المالية؛
- صعوبة فهم وتطبيق متطلبات الإفصاح عن الضرائب المؤجلة؛
- عدم القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية بدقة؛
- عدم قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم واستيعاب الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية المتعلقة بالضرائب المؤجلة المفصَح عنها؛
- الإفصاح يؤدي الى تقديم المعلومات الخاصة بالمنشأة إلى المنافسين، الأمر الذي يضر بمصلحة المنشأة؛
- الإفصاح يؤدي إلى تحسين الموقع التفاوضي مع الاتحادات العمالية، مما يزيد من تكاليف المنشأة؛
- الإفصاح عن المزيد من المعلومات يعد أمرا مكلفا مما يجعل الإدارة ترفض التوسع في الإفصاح.

1-7- مشكلة عدم نص القانون الجبائي على المعالجة الخاصة بالضرائب المؤجلة:

المشرع الجبائي يعتمد أساسا على النتيجة المحاسبية للمؤسسة والظاهرة في جدول حسابات النتائج، فبعد القيام بتعديلات عليها لتصبح نتيجة جبائية تفرض عليها الضريبة على أرباح الشركات، وهو ما يسهل عمل إدارة الضرائب، بينما النظام المحاسبي المالي يفترض عدم وجود ترابط بين الجباية والمحاسبة أي استقلالية القواعد المحاسبية عن القواعد الجبائية، وهو ما تظهره الضرائب المؤجلة التي تعني وجود الضرائب مسجلة محاسبيا وجبائيا على فترات متباعدة، وهو ما يجعل من الضروري على إدارة الضرائب التكيف معها وأخذها بعين الاعتبار، فالتشريع الجبائي الحالي لم ينص اطلاقا على الضرائب المؤجلة ولو يشر إليها.

2- الأبعاد النظرية لجودة القوائم المالية:

2-1- مفهوم جودة القوائم المالية: تعبر الجودة في التقارير المالية عن تلك الدقة التي تعكس فيها هذه التقارير المالية

المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة وبالضبط تدفقاتها النقدية المتوقعة (verdi, 2006, p. 02).

أما حسب FASB فهي انعكاس لمجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بما فيها المصدقية كخاصية أساسية بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الخصائص تضم الملاءمة والحيادية وقابلية المقارنة والتغذية العكسية والتوقيت المناسب، فجودة التقارير المالية ماهي إلا جودة للمعلومات المحاسبية التي تحتويها مقاسة بمدى دقتها من جهة ومدى تأثيرها على قرارات مستخدمي هذه التقارير من جهة أخرى (عبدلي و درحمون، 2020، صفحة 101).

2-2- مداخل جودة القوائم المالية: تنوعت المداخل المعبرة عن جودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي، والتي يمكن

إيجازها فيما يلي:

- **مدخل جودة المحاسبة:** وهو مفهوم جد واسع حيث اعتبرت جودة القوائم المالية من جودة المحاسبة (أبو الخيثر، 2007، صفحة 57).
- **مدخل الخصائص النوعية:** طبقا لهذا المدخل تعتبر القوائم المالية ذات جودة عالية إذا كانت المعلومات المحاسبية الموجودة فيها تتصف بالخصائص النوعية التي تجعل منها مفيدة ومساعدة لمستخدميها في ترشيد قراراتهم الاقتصادية المختلفة (جميل البديري، 2017، صفحة 369).
- **مدخل جودة المعايير المحاسبية:** وتعتبر جودة المعلومة المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة.

ومن خلال ما سبق يتضح عدم وجود اتفاق للحكم على درجة جودة القوائم المالية، لذا يرى الباحثان أن المدخل الأكثر شيوعاً واعتماداً هو مدخل الخصائص النوعية، والذي سوف نعتمده في دراستنا التطبيقية.

2-3- الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية: الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية. ويقسم الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين:

2-3-1- الخصائص النوعية الأساسية: وتشمل الخاصيتين التاليتين (حميدات، 2014، الصفحات 11-12):

- **الملاءمة:** حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

وتعتبر المعلومة المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما، أو تتميز بالأهمية النسبية حيث أن:

- **القيمة التنبؤية:** يكون للمعلومات المالية قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة، وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.

- **القيمة التأكيدية:** تتوفر في المعلومات المالية القيمة التأكيدية إذا كانت توفر تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة (سواءً بتأكيدا أو تغييرها).

- **الأهمية النسبية:** تعتبر المعلومة ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية.

ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية معياراً أو نسبة محددة للأهمية النسبية، حيث يعود ذلك لحجم المنشأة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل.

- **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصوره، ولكي تتحقق هذه الصفة يجب أن تكون المعلومات المالية :

- **كاملة:** إذ يجب أن تعبر عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية؛

- **محايدة:** إذ يجب أن تكون غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز؛

- **خالية من الأخطاء:** ويقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيانات الأحداث الاقتصادية، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.

ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تتصف تلك المعلومات بالملاءمة والتمثيل الصادق معا.

2-3-2- الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص الأساسية (حميدات، 2014، الصفحات 14-15):

يتطلب الإطار المفاهيمي تحقق الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص الأساسية إلى أكبر حد ممكن والتي تتمثل في:

عنوان المقال: أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية...

- القابلية للمقارنة: من خلال إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، وكذا الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، ولا يسمح بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية أو كمتطلب تشريعي محلي أو متطلب لمعيار دولي وكما هو وارد في معيار المحاسبة الدولية IAS08؛
- القابلية للتحقق: درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين عند قيامهم بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس؛
- القابلية للفهم: أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لذي مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة بمجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة؛

- التوقيت المناسب: أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير على اتخاذ القرار. توفر المعلومات بشكل فردي أو جميعها لا يجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات لا تتصف بالملاءمة والتمثيل الصادق.
- 2-4- العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية**: إن أهم العوامل تتمثل في (طبي، 2020، صفحة 280):

- مقومات مادية وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الادوات والأجهزة المحاسبية واليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومة المحاسبية؛
 - مقومات بشرية تتضمن في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه؛
 - مقومات مالية تشمل كافة الاموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه؛
 - قاعدة البيانات وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه
- ### **3- الدراسة الميدانية:**

- 3-1 - منهجية الدراسة الميدانية**: لغرض بلوغ الأهداف المسطرة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، إضافة الى الاساليب الاحصائية المناسبة واستخدام برنامج SPSS اصدار 24 لمعالجة بيانات الاستبانة، وهذا لغرض اختبار الفرضيات والوصول لنتائج وتوصيات الدراسة.

3-2- حدود الدراسة الميدانية: تم اجراء هذه الدراسة ضمن عدة حدود وهي:

- الحدود البشرية: يتكون مجتمع الدراسة من فئتين:
 - ✓ **الأكاديميين**: اساتذة جامعيين، طلبة ماجستير ودكتوراه، طلبة ماستر وهذا في مجال المحاسبة والجباية.
 - ✓ **المهنيين**: من مهني المحاسبة وإطارات إدارة الضرائب.
- الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة ابتداء من شهر مارس 2020.
- الحدود الموضوعية: عالجت الدراسة تأثير تفادي مشاكل القياس وعوائق الإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية، في ظل القانون المحاسبي والجبايي الجزائريين.

- 3-3- حجم وطبيعة عينة الدراسة**: تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتم ارسال نسخة من الاستبيان للحسابات الشخصية لأفراد العينة سواء عن طريق الإيميل أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وكان حجم العينة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: حجم وطبيعة عينة الدراسة

العدد	البيان
10	مهني المحاسبة
17	اطارات الضرائب
11	أساتذة جامعيين
18	الاستثمارات الملقاة من بين الاستثمارات المسترجعة
56	المجموع الكلي للاستثمارات المرسله (حجم العينة)
50	الاستثمارات المعتمدة والصالحة للتحليل

المصدر: من إعداد الباحثين

3-4- التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة:

3-4-1- تصميم الاستبيان: في ضوء الجانب النظري للدراسة قام الباحثان بتصميم الاستبانة، وتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي وذلك بسبب تعذر توزيعها نظرا لظرف الحجر الصحي بسبب انتشار جائحة كوفيد-19، تم استلام 50 استبانة صالحة للاستعمال، حيث تم بناء محاور الدراسة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يعتبر من أهم المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات وآراء ومواقف الأفراد.

الجدول رقم 3: مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1-1.8)	(1.81-2.6)	(2.61-3.4)	(3.41-4.2)	(4.21-5)

المصدر: (سليم أبو زيد، 2015، صفحة 28)

3-4-2- اختبار اعتدالية التوزيع: لا بد من اختبار اعتدالية التوزيع للتأكد من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي أم لا، وذلك باستخدام اختبار كولومنجروف-سميرنوف Kolmogorov- Smirnov واختبار شايرو-ويلك Shapiro- Wilk كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 4: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

رقم المحور	عنوان المحور	Shapiro - Wilk		Kolmogorov - Smirnov	
		مستوى الدلالة (S-W)	مستوى الدلالة (K-S)	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة
01	تفادي مشكلات قياس الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية	0.953	0.200	0.089	0.200
02	تفادي عواقب الافصاح عن الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية	0.979	0.793	0.091	0.200
03	جودة القوائم المالية	0.946	0.131	0.153	0.102
	جميع المحاور	0.958	0.867	0.112	0.156

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS اصدار 24

ويكون شكل الفروض الإحصائية في حالة اختبار اعتدالية التوزيع (وذلك عند مستوى معنوية 5%) كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): بيانات العينة المسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي

عنوان المقال: أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية...

الفرضية البديلة (H1): بيانات العينة المسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي من خلال الجدول (4) الذي يبين التحليل الإحصائي لاختبار شايبرو-ويلك، واختبار كولومنجروف-سيميرنوف، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع محاور الدراسة أكبر من مستوى المعنوية 0.05، كما أن قيمة الاختبار (S-W) والاختبار (K-S) أقل من الواحد الصحيح، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن بيانات العينة المسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

3-4-3- دراسة الصدق والثبات للاستبانة: سنعمل على التأكد من صدق الاستبانة وكذا ثباتها.

3-4-3-1- صدق الاستبانة: يكون الاستبيان صادق إذا كانت فقراته قادرة على قياس ما وضعت لقياسه

■ **الصدق الظاهري للاستبانة:** قام الباحثان بعرض الاستبانة على أساتذة المقياس المختصين، والمتمثلين في:

- الدكتور قمان مصطفى، رئيس قسم العلوم المالية والحاسبية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة؛
- الدكتور يوسف مروش، أستاذ بقسم العلوم المالية والحاسبية جامعة زيان عاشور بالجللفة.

والذين قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم التي ارتكزت على جملة من الجوانب:

- مدى مناسبة الفقرة للمحور التي تندرج تحته، وكذا دقة وسلامة الصياغة اللغوية لفقرات الاستبانة؛
- اقتراح إضافة أو تعديل أو حذف بعض الفقرات لقياس محاور الاستبانة؛
- الوقوف على مدى ارتباط فقرات الاستبانة بموضوع الدراسة؛

وبناء على ملاحظات المحكمين تم إجراء التعديلات اللازمة والتي اتفق عليها المحكمين.

■ **الصدق الخارجي للاستبانة:** يعتبر الصدق الخارجي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق

الأهداف التي تسعى الأداة للوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والجدول التالي يظهر ذلك:

الجدول رقم 5: الصدق الخارجي للاستبانة ككل

الرقم	المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
1	المحور الأول: تفادي مشكلات قياس الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية	08	0.842	0.00
2	المحور الثاني: تفادي عوائق الإفصاح عن الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية	06	0.870	0.00
3	المحور الثالث: جودة القوائم المالية	10	0.888	0.00

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS إصدار 24

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع المحاور دالة احصائية عند مستوى معنوية 0.01، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أقل من 0.01، كما أن المحاور ترتبط بالاستبانة ككل ارتباط طردي قوي إذ أن معامل الارتباط بيرسون كان في المحور الأول 0.842 والمحور الثاني 0.870 أما المحور الثالث 0.888، وبالتالي جميع محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

3-4-3-2- ثبات الاستبانة: تم قياس ثبات الاستبانة استناداً إلى معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) ويعني

ثبات الاستبانة استقرار نتائجه وعدم تغيرها بشكل كبير في حالة إعادة توزيع الاستبانة على نفس العينة وفقاً لنفس الظروف، وتكون قيمة ألفا كرونباخ محصورة بين 0 و1 وحتى تكون قيمته مقبولة إحصائياً يجب أن تفوق 60% وكلما اقتربت من 1 دلت على وجود ثبات عالي في الدراسة، والجدول رقم (05) يبين معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة:

الجدول رقم 6: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

الرقم	المحور	معامل ألفا كرونباخ	الصدق
01	المحور الأول: تفادي مشكلات قياس الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية	0.837	0.914
02	المحور الثاني: تفادي عوائق الإفصاح عن الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية	0.723	0.850
03	المحور الثالث: جودة القوائم المالية	0.913	0.955
04	الاستبانة ككل	0.924	0.961

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS إصدار 24

من خلال الجدول يتضح أن معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول بلغ 0.837، إضافة إلى أن معامل الصدق والذي يساوي الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ عالي جداً إذ بلغ 0.914، أما المحور الثاني فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ 0.723 ومعامل الصدق 0.850، أما المحور الثالث فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ 0.913 ومعامل الصدق 0.955، أما الاستبانة ككل فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ 0.924 ومعامل الصدق 0.961، حيث نلاحظ أن كل المحاور وكذا الاستبانة ككل معاملات مرتفعة جداً مما يدل أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وهي صالحة لقياس ما وضعت لقياسه.

3-5-5- الدراسة الوصفية الديموغرافية للعينة:**3-5-1- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:**

جدول رقم 7: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	12	24
ماستر	14	28
دكتوراه	14	28
أخرى	10	20
المجموع	50	100

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS إصدار 24

من خلال الجدول يتضح أن العينة مكونة من نسبة 28% تحمل شهادة دكتوراه ونفس النسبة تحمل شهادة الماجستير، ثم ما نسبته 24% تحمل شهادة ليسانس، فيما احتلت شهادات أخرى الرتبة الأخيرة بنسبة 20%.

3-5-2- توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة والخبرة:

الجدول رقم 8: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة والخبرة

المجموع	الخبرة (سنوات)				الوظيفة
	أقل من 05	من 6 إلى 10	من 11 إلى 15	أكثر من 15	
09	02	06	1	00	أستاذ جامعي
09	03	03	02	01	مهني المحاسبة
14	01	03	03	07	إطار في الضرائب
18	07	02	07	02	أخرى
50	13	14	13	10	المجموع

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS إصدار 24

عنوان المقال: أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية...

من خلال من الجدول أعلاه نلاحظ ان فئة " أخرى" هي الأكبر بتعداد 18 فرد غير أن مجال خبرتها متوسط نوعا ما إذ أن 07 أفراد خبرتهم اقل من 05 سنوات، تليها فئة "إطار في الضرائب" بتعداد 14 ونصفهم خبرتهم كبيرة تتجاوز الخمسة عشر سنة، تليهم وظيفة "المحاسب"، وكذا "استاذ جامعي" بنفس العدد حيث بلغ عددهم 09 لكل منهما، وخبرتهم عموما منقسمة بين الأقل والمتوسط.

3-6- دراسة ميولات واتجاهات الإجابات لأفراد العينة:

3-6-1 فقرات المحور الأول: الجدول التالي يوضح ميولات واتجاهات الإجابات لفقرات المحور الأول.

جدول رقم 9: التحليل الاحصائي الوصفي لمحور تفادي مشكلات قياس الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية

الفرقات	التكرارات والنسب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	ترتيب الفقرة
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
تحديد معدل واحد بدل تعدد الفروق الزمنية يقلل من مشكلات قياس الضرائب المؤجلة	01	01	09	26	13	3.98	0.844	موافق	03
	02	02	18	52	26				
تؤثر نشأة وانعكاس الفروق الزمنية المؤقتة على عدة فترات من دقة قياس الضرائب المؤجلة	00	00	08	31	11	4.06	0.619	موافق	02
	00	00	16	62	22				
تحديد معدل واحد بدل تعدد معدلات الضرائب (المعدل الجاري- الجاري مع التسويات - المتوقع)، يسهل عملية اختيار المعدل الأمثل للقياس.	02	03	07	28	10	3.82	0.962	موافق	06
	04	06	14	56	20				
الاعتماد على أسلوب التخصيص الشامل، الذي نص عليه المعيار المحاسبي IAS12 ، يؤدي الى قصور في عملية قياس الضرائب المؤجلة، عكس التخصيص الجزئي.	00	05	18	19	08	3.6	0.88	موافق	08
	00	10	36	38	16				
معالجة أخطاء التوقيت والتي تحدث عندما تحدث تغيرات أثناء الدورة، ولكن يتم الاعتراف بها في دورة اخرى، يساعد معدي القوائم المالية.	00	05	07	28	10	3.86	0.857	موافق	05
	00	10	14	56	20				
يجب أن تعبر القوائم المالية عن تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود، لكي لا تصبح وحدة القياس غير مجدية في قياس الضرائب المؤجلة.	01	07	09	22	11	3.7	1.03	موافق	07
	02	14	18	44	22				
لا يجب تمييز قواعد القياس المحاسبي المعدة في فترات التضخم والانكماش طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية، وإلا تنعكس بالسلب في قياس الاصول والخصوم الضريبية المؤجلة.	01	00	11	20	18	4.08	0.876	موافق	01
	02	00	22	40	36				
لا يجب تمييز القائم بعملية القياس، من خلال عدم الحياد والموضوعية وإلا يؤدي إلى نشوء تمييز في قياس الاصول والخصوم الضريبية المؤجلة.	02	03	07	23	15	3.92	1.02	موافق	04
	04	06	14	46	30				
المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS إصدار 21									

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل نسب الفقرات متمركزة في مجال الموافقة، إذ ان كل أفراد العينة يرون أن المشاكل المرتبطة بقياس الضرائب المؤجلة تعيق فعلا معدي القوائم المالية وأن تفاديتها والتغلب عليها يساعد معدي القوائم المالية، وبصفة عامة نجد

أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول " تفادي مشكلات قياس الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية " بلغ 3.87 وهو ضمن مجال الموافقة وبدرجة مرتفعة، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور 0.613.

3-6-2 فقرات المحور الثاني: الجدول التالي يوضح ميولات واتجاهات الإجابات لفقرات المحور الثاني.

جدول رقم 10: التحليل الاحصائي الوصفي لمحور تفادي عوائق الإفصاح عن الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية

ترتيب الفقرة	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات والنسب					الفقرات
				موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
03	موافق	0.964	3.74	09	28	04	09	00	تبسيط فهم وتطبيق متطلبات الإفصاح عن الضرائب المؤجلة.
				18	56	08	18	00	
05	موافق	1.23	3.52	12	19	04	13	02	القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية بدقة.
				24	38	08	26	04	
01	محايد	1.15	4.04	22	16	05	06	01	قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم واستيعاب الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية المتعلقة بالضرائب المؤجلة المفصّل عنها.
				44	32	10	12	02	
06	موافق	1.38	3.3	12	14	08	09	07	الإفصاح يؤدي الى تقديم المعلومات الخاصة بالمنشأة إلى المنافسين، الأمر الذي يضر بمصلحة المنشأة.
				24	28	16	18	14	
04	موافق	1.05	3.68	12	19	11	07	01	الإفصاح يؤدي إلى تحسين الموقع التفاوضي مع الاتحادات العمالية، مما يزيد من تكاليف المنشأة.
				24	38	22	14	02	
02	موافق	0.959	3.76	09	28	06	06	01	الإفصاح عن المزيد من المعلومات يعد أمرا مكلفا مما يجعل الإدارة ترفض التوسع في الإفصاح.
				18	56	12	12	02	
موافق		0.73	3.67	المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS إصدار 24					المحور الثاني: تفادي مشكلات الإفصاح عن الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS إصدار 24

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل نسب الفقرات متمركزة في مجال الموافقة، ماعدا الفقرة الثالثة فتقع في مجال محايد، فأغلبية أفراد العينة يرون أن العوائق المرتبطة بالإفصاح عن الضرائب المؤجلة تعيق فعلا معدي القوائم المالية وأن تفاديها يساعد معدي القوائم المالية، وبصفة عامة نجد أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني " تفادي مشكلات الإفصاح عن الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية " بلغ 3.67 وهو ضمن مجال الموافقة وبدرجة مرتفعة، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور 0.73.

3-6-3 فقرات المحور الثالث: الجدول التالي يوضح ميولات واتجاهات الإجابات لفقرات المحور الثالث.

عنوان المقال: أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية...

جدول رقم 11: التحليل الاحصائي الوصفي لمحور جودة القوائم المالية

ترتيب الفقرة	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات والنسب					الفقرات	
				موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
04	موافق بشدة	0.913	4.32	28	12	09	00	01	عرض القوائم المالية والإفصاح عنها وفق IAS12 يوفر معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية.	
				56	24	18	00	02		
03	موافق بشدة	0.779	4.38	28	13	09	00	00	الإفصاح عن أصول والتزامات ضريبة الدخل المؤجلة يقدم معلومات ذات قيمة تأكيدية تمكن متخذ القرار من تغذية عكسية للقرارات الماضية.	
				56	26	18	00	00		
08	موافق	0.962	4.18	26	09	13	02	00	الإفصاح عن الضرائب المؤجلة يقدم معلومات ذات أهمية نسبية ويوفر لمستخدمي القوائم قراءة جيدة لها	
				52	18	26	04	00		
05	موافق بشدة	0.814	4.3	26	13	11	00	00	إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها وفق متطلبات IAS12 يؤثر في القرارات الاقتصادية كونه يقدم معلومات صادقة في تمثيلها للظواهر الاقتصادية.	
				52	26	22	00	00		
09	موافق	0.88	4.14	22	14	13	01	00	الإفصاح عن الضرائب المؤجلة يقدم معلومات تمتلك صفة الاكتمال.	
				44	28	26	02	00		
07	موافق بشدة	1.01	4.2	28	07	12	03	00	الالتزام أثناء عرض القوائم المالية بمتطلبات IAS12 يقدم معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية.	
				56	14	24	06	00		
01	موافق بشدة	0.810	4.42	30	12	07	01	00	تحقق المعلومات المحاسبية المعدة وفق IAS12 خاصية التوقيت المناسب كونها تركز على الفوارق الزمنية للاعتراف والقياس المحاسبي والجبايي.	
				60	24	14	02	00		
06	موافق بشدة	0.826	4.26	25	15	08	02	00	تمكن المعلومات المعدة وفق IAS12 من إجراء المقارنات الزمنية.	
				50	30	16	04	00		
02	موافق بشدة	0.832	4.4	30	11	08	01	00	تطبيق تقنية الضرائب المؤجلة وفق IAS12 تجسد استقلالية الدورات المالية وتعطي الصورة الصادقة.	
				60	22	16	02	00		
04	موافق بشدة	1.019	4.32	30	11	05	03	01	القوائم المعدة وفق متطلبات IAS12 توفر كافة المعلومات المهمة لحاجة المستخدمين.	
				60	22	010	06	02		
موافق بشدة				المحور الثالث: جودة القوائم المالية					0.669	4.29

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS إصدار 24

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب نسب الفقرات متمركزة في مجال الموافقة بشدة، ما عدا الفقرة الثالثة والفقرة الخامسة فتقع في مجال الموافقة، إذ ان كل أفراد العينة يرون أن الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS12 "ضرائب الدخل" والتقليل من مشاكل القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة يزيد من جودة القوائم المالية، وبصفة عامة نجد أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث "جودة القوائم المالية" بلغ 4.92 وهو ضمن مجال الموافقة وبدرجة مرتفعة جدا، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور 0.669.

3-7- اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية البحثية الأولى: توجد علاقة بين تفادي مشاكل القياس والافصاح عن الضرائب المؤجلة وبين جودة القوائم المالية.

الجدول رقم 12: نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط بيرسون	معامل التحديد	مستوى الدلالة
تفادي مشكلات قياس الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية.	0.568	0.322	0.000
تفادي مشكلات الافصاح عن الضرائب المؤجلة المعيقة لمعدي القوائم المالية.	0.652	0.425	0.000

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS إصدار 24

من خلال نتائج الجدول نستنتج ما يلي:

- يوجد ارتباط جيد بين المتغير المستقل المتمثل في تفادي مشاكل قياس الضرائب المؤجلة والمتغير التابع المتمثل في جودة القوائم المالية يقدر بـ 0.568، كما أن معامل التفسير بينهما يقدر بـ 0.322 أي ان ما نسبته 32.2% من التغيير الذي يحصل في جودة القوائم يرجع سببه إلى تفادي المشاكل المرتبطة بقياس الضرائب المؤجلة، وما نسبته 68.8% من التباين غير المفسر يرجع لأسباب أخرى.
 - يوجد ارتباط طري قوي بين المتغير المستقل المتمثل في تفادي مشاكل الإفصاح عن الضرائب المؤجلة والمتغير التابع المتمثل في جودة القوائم المالية يقدر بـ 0.652، كما أن معامل التفسير بينهما يقدر بـ 0.425 أي انه عندما يزداد المتغير المستقل بدرجة يزيد المتغير التابع بنسبة 42.5% وبالتالي ما نسبته 42.5% من التغيير الذي يحصل في جودة القوائم يرجع سببه إلى تفادي المشاكل المرتبطة بقياس الضرائب المؤجلة، وما نسبته 57.5% من التباين غير المفسر يرجع لأسباب أخرى.
- وبالتالي نقبل الفرضية والتي تنص على أنه توجد علاقة بين تفادي مشاكل القياس والافصاح عن الضرائب المؤجلة وبين جودة القوائم المالية.
- **الفرضية البحثية الثانية:** يوجد تأثير ايجابي لتفادي مشاكل القياس المحاسبي للضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية. من اجل اختبار الفرضية نستخدم اختبار الانحدار البسيط باعتبار أن المتغير التابع يتمثل في جودة القوائم المالية والمتغير المستقل يتمثل في تفادي مشاكل القياس المحاسبي للضرائب المؤجلة. وتكون لدينا الفرضية الإحصائية كالتالي:
 - الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفادي مشاكل القياس المحاسبي للضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
 - الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفادي مشاكل القياس المحاسبي للضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

و نتحصل على النتائج التالية

الجدول رقم 13: نتائج اختبار الفرضية الثانية

نتائج المعاملات (Coefficients)			اختبار التباين (ANOVA)		
SIG	T الجدولية	T الحسوية	B	SIG	F
0.001	2.021	3.711	1.89	0.000	22.803

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS إصدار 24

عنوان المقال: أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية...

يتضح من خلال الجدول رقم (13) ان العلاقة بين تفادي مشاكل القياس المحاسبي للضرائب المؤجلة و جودة القوائم المالية دالة معنويا وإيجابية إذ بلغت قيمة T المحسوبة والمقدرة بـ 3.711 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 2.021 وضمن مستوى دلالة 0.001 اقل من مستوى المعنوية 0.05.

وكذا من خلال اختبار (ANOVA) نلاحظ أن قيمة F تساوي 22.803 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإن اختبار الانحدار الخطي صالح للاستخدام، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر ذو دلالة لتفادي مشاكل قياس الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

وهذا ما يمكن التعبير عنه بمعادلة الانحدار البسيط كالتالي: $y = \alpha + (\beta \cdot x) + Ei$

حيث أن: α : ثابت الانحدار؛ Y: جودة القوائم المالية؛ B: معامل الانحدار لكل متغير؛ E_i : متغير عشوائي أو العوامل الأخرى؛ X: تفادي مشاكل القياس المحاسبي للضرائب المؤجلة

- **الفرضية البحثية الثالثة:** يوجد تأثير إيجابي لتفادي مشاكل الإفصاح المحاسبي للضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية. من اجل اختبار الفرضية الثالثة نستخدم اختبار الانحدار البسيط باعتبار أن المتغير التابع يتمثل في جودة القوائم المالية والمتغير المستقل يتمثل في تفادي مشاكل الإفصاح المحاسبي للضرائب المؤجلة. وتكون لدينا الفرضية الإحصائية كالتالي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية لتفادي مشاكل الإفصاح المحاسبي للضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

- الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذو دلالة إحصائية لتفادي مشاكل الإفصاح المحاسبي للضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

و نتحصل على النتائج التالية

الجدول رقم 14: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

نتائج المعاملات (Coefficients)			اختبار التباين (ANOVA)		
SIG	T الجدولية	T المحسوبة	B	SIG	F
0.001	2.021	5.590	2.099	0.000	35.429

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS إصدار 24

يتضح من خلال الجدول رقم (14) ان العلاقة بين تفادي مشاكل الإفصاح للضرائب المؤجلة وجودة القوائم المالية دالة معنويا وإيجابية إذ بلغت قيمة T المحسوبة والمقدرة بـ 5.590 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 2.021 وضمن مستوى دلالة 0.001 اقل من مستوى المعنوية 0.05.

وكذا من خلال اختبار (ANOVA) نلاحظ أن قيمة F تساوي 35.429 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإن اختبار الانحدار الخطي صالح للاستخدام، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر ذو دلالة لتفادي مشاكل الإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

وهذا ما يمكن التعبير عنه بمعادلة الانحدار البسيط كالتالي: $y = \alpha + (\beta \cdot x) + Ei$

حيث أن: α : ثابت الانحدار؛ Y: جودة القوائم المالية؛ B: معامل الانحدار لكل متغير؛ E_i : متغير عشوائي أو العوامل الأخرى؛

X: تفادي مشاكل الإفصاح المحاسبي للضرائب المؤجلة.

خاتمة:

من خلال دراستنا توصلنا أن لمشاكل القياس عن الضرائب المؤجلة والإفصاح عنها ارتباط وتأثير على جودة القوائم المالية وهو ما أكد لنا فرضيات الدراسة، وبالرغم من أن الموضوع مهم جدا إلا أنه مازال جديد بالنسبة للساحة الجزائرية لذا لاحظنا كثيرا من الالتباس نوعا ما في فهم الجوانب النظرية من طرف العينة المدروسة خاصة بالنسبة لإطارات إدارة الضرائب، وهو ما يدل على ضعف المنظومة الجبائية في الجزائر نوعا ما.

نتائج الدراسة:

- من خلال نتائج دراسات ميولات اجابات افراد الدراسة يتضح جليا أن معدي القوائم المالية يعانون من عدة مشاكل في قياس الضرائب المؤجلة وكذا الإفصاح عنها تعيق إعدادهم للقوائم المالية؛
- كما أن قياس الضرائب المؤجلة والإفصاح عنها وفق شروط وقواعد المعيار المحاسبي الدولي IAS12 " ضرائب الدخل"، يفضي إلى تقديم معلومات محاسبية تتصف بالخصائص النوعية، وتزيد من جودة القوائم المالية، وهذا من وجهة نظر العينة المدروسة؛
- توجد علاقة ارتباط بين كلا من مشاكل القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة من جهة وجودة القوائم المالية من جهة اخرى، حيث كلما كان القياس خالي من الاختلالات كانت القوائم المالية أكثر جودة والعكس، وكلما كان الإفصاح عن الضرائب المؤجلة لا تشوبه عيوب كان القوائم المالية أكثر جودة والعكس.

التوصيات:

- يجب على معدي القوائم المالية تفادي الوقوع في المشاكل المطروحة في قياس الضرائب المؤجلة والإفصاح عنها، وذلك من خلال التمكن الجيد من الجوانب النظرية والعملية للمعيار المحاسبي الدولي IAS12 " ضرائب الدخل" بصفة خاصة وبمعايير المحاسبة الدولية ككل بصفة عامة؛
- ضرورة وضع إرشادات من طرف الهيئات المحاسبية المنظمة لمهنة المحاسبة، في كيفية التغلب على كل المشاكل المطروحة في قياس الضرائب المؤجلة والإفصاح عنها، وتقديم البدائل والحلول المناسبة؛
- يجب أن يكون الرفع من جودة القوائم المالية من اولويات المشرعين وصناع القرار في المؤسسات الاقتصادية.

الإحالات والهوامش :

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد أسامة علي . (2010). الضريبة على الدخل في ضوء أحكام القانون رقم 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية- رسالة ماجستير. مصر: جامعة عين شمس
2. احمد أسامة علي. (2001). القياس والإفصاح المحاسبي للوفورات الضريبية للأصول الرأسمالية- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية- رسالة دكتوراه. مصر: جامعة عين شمس.
3. جمعة حميدات. (2014). منهج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. الأردن: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
4. حسين جميل البديري. (2017). أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها. مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد14(01)، الصفحات 360-381.
5. حنان رضوان حلوة. (2011). تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة). عمان: الدار العلمية الدولية للنشر.
6. شعيب شنوف. (2011). محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية. الجزائر: بدون ناشر.
7. طارق عبد العال حماد. (2009). دليل استخدام معايير المحاسبة. القاهرة: الدار الجامعية بالاسكندرية.

عنوان المقال: أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية...

8. عبد الرحمان عطية. (2011). المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي. الجزائر: دار جيطلي.
9. عبد الظاهر شرقاوي. (2010). أثر معايير المحاسبة المصرية على الضرائب المؤجلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية في ظل تطبيق التشريع الضريبي المصري-رسالة ماجستير. مصر: جامعة القاهرة.
10. عبد اللطيف طيبي. (2020). تقييم دور خصائص المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة القوائم المالية- دراسة ميدانية-. مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06(01)، الصفحات 268-288.
11. عوض الرحيلي، و فايز سلامة. (2004). دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية دراسة تحليلية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية بالاسكندرية، المجلد 41(02)، الصفحات 295-315.
12. مُجد جمال كامل. (2011). أثر الاختلاف في تطبيق معايير المحاسبة وقانون الضرائب على القياس والإفصاح عن ضرائب الدخل في القوائم المالية لشركات المقاولات- رسالة ماجستير. مصر: جامعة القاهرة.
13. مُجد خير سليم أبو زيد. (2015). التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برمجية *IBM SPSS*. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
14. مُجد قبائلي. (2013). آفاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل "IAS12" في ظل تباين النظام المحاسبي المالي والنظام الجزائري: دراسة حالة الشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء- رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة سعد دحلب بالبلدية.
15. مدثر أبو الخيثر. (2007). أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية-دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول-. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 05(01)، الصفحات 45-68.
16. نور أحمد. (2000). المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة. القاهرة: الدار الجامعية.
17. يمينة عبدلي، و هلال درحمون. (2020). أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرار الاستثماري في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06(03)، الصفحات 97-109.

References in english:

18- Verdi, r.s.(2006). *financial Reporting Quality and Investment efficiency*. university of pennsylvania .Usa.